

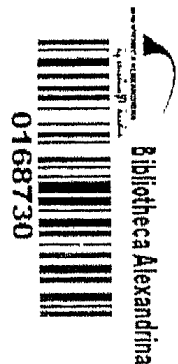
لطفى عبد الوهاب بجبى

دكتوراه الفلسفة فى التاريخ من جامعة لندن
مدرس الحضارة اليونانية الرومانية
بجامعة الاسكندرية

مُقَدِّمَةٌ فِي نَظْمِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْيُونَانِ وَالرُّومَانِ

دراسة فى حضارة البحر الابيض

مطبعة دار نشر الثقافة
بالاسكندرية



لطفي عبد الوهاب يحيى

دكتوراه الفلسفة في التاريخ من جامعة لندن

مدرس الحضارة اليونانية الرومانية

بجامعة الاسكندرية

مُقَدِّمَةٌ فِي نَظْمِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْيُونَانِ وَالرُّومَانِ

دراسة في حضارة البحر الأبيض

مطبعة دار نشر الثقافة

الاسكندرية

اهداءات ٢٠٠٠
ا.د. رشيد سالم الناضوري
استاذ التاريخ القديم
جامعة الإسكندرية

الثانية ١٩٥٨
ق محفوظه المؤلف

خطة البحث

— تقديم :

— هدف البحث

— منهج البحث

١ — موضح البحر الأبيض كونه مفعلة

— مقومات هذه الوحدة الحضارية

— بعض مظاهرها

٢ — التطور الحائى للنظم اليونانية لرومانية

— انتشار المدن اليونانية فى حوض البحر الأبيض .

— انتشار النظم الرومانية فى نفس الإقليم

٣ — التطور الزمنى للنظم اليونانية الرومانية

— توقف اليونان عند نظام المدينة

— التطور الى الإمبراطورية عند الرومان

٤ — التطور الاجتماعى للنظم اليونانية الرومانية

— التوقف عند النظام الطبقي عند الرومان

— التطور الى النظام الشعبى عند اليونان

— مجمل

— تقرير —

— هدف البحث —

— منهج البحث —

هذه دراسة تقديمية لنظم الحكم التي عرفتھا منطقتان من مناطق البحر الأبيض في فترة متصلة من فترات التاريخ ، وهي دراسة أحاول بها تدعيم اتجاه أو من بصيغته ، وهو النظر إلى حوض هذا البحر كوحدة حضارية سواء في تاريخه أو ثقافته أو التطورات الاجتماعية التي تعرض لها أو النظم السياسية التي سادت منطقة أو أكثر من مناطقه في وقت أو في آخر ، بل النظر إلى ما قد نلاحظه من اختلاف في هذه الجوانب الحضارية ، سواء كان اختلافا من عصر إلى عصر ، أو من مكان إلى مكان على أنه من قبيل التعبير الذي يصاحب كل تطور عادي أو من قبيل التكامل الذي يربط بين الأجزاء المختلفة من الصورة الواحدة .

وفي محاولتي لربط النظم اليونانية الرومانية بحضارة البحر الأبيض كوحدة سأنظر إلى الموضوع من وجهات نظر ثلاثة : ففي المقام الأول سأحاول أن أظهر أن هذه النظم لم تقتصر على السكان الذي قامت فيه . وإنما تعدته لتنتشر في أرجاء البحر الأبيض ، وأن هذا الانتشار اقتصر في أغلب الأحوال إن لم يكن في كلها على حوض هذا البحر ، فكان بذلك أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في التقريب بين العادات السياسية التي عرفتھا الشعوب القاطنة على شواطئها . ثم سأعالج بعد ذلك كلا من هذين النظامين على أنه مكمل للآخر من ناحية التطور الزمني مبيّناً أن هذا التطور ليس إلا مرحلة من مراحل التطور الطبيعي في نظم الحكم التي عرفتھا سكان إقليم البحر الأبيض ، وفي النهاية سأنظر إلى الموضوع من وجهة النظر الاجتماعية التي تتصل بالطبقات التي اشتركت في الحكم لأثبت مرة أخرى أن ما حدث في إحدى المنطقتين لم يكن إلا مرحلة مكملة لما حدث في الأخرى ، وأن ما حدث في الاثنين يمثل أساساً حلقة من حلقات التطور الحضاري في حوض هذا البحر .

١ - هوئمة البحر الأبيض كوهرة حضارية :

— مقومات الوحدة الحضارية

— بعض مظاهرها

نحن فى الواقع إذا نظرنا إلى حوض البحر الأبيض ، وجدنا فيه كل المقومات الجغرافية التى تساعد على هذه الوحدة الحضارية ، فالمناخ المعتدل الذى يسود هذا الحوض أدى باعتماده إلى سبى سكانه فى مجال التعضر ، وهكذا ظهرت الحضارات المبكرة فى أرجائه المختلفة ، فكان من بينها فى العصر القديم ، وهو العصر الذى يعنينا فى هذه الدراسة ، الحضارات المصرية والفينيقية واليونانية والرومانية . كما أدى تعرض مناطق لنفس العوامل المناخية إلى التقرب بين سكانها فى أوزجتهم وفى طرق تفكيرهم ، بل تعدى ذلك ليقرب بينهم فى فى كثير من عاداتهم الاجتماعية التى تسيطر على حياتهم اليومية . كذلك كان للتكوين الجيولوجى الذى صاحب حركة الهبوط والارتفاع التى نتج عنها تكوين هذا الحوض بالشكل الذى نعرفه الآن ، بالإضافة إلى عامل المناخ المتشابه ، أثره على نوع النباتات والحاصلات الزراعية التى يعتمد عليها سكانه فى قضاء جانب هام من حاجات معيشتهم . وقد كان ذلك بدوره أحد الأسس التى قامت عليها اتجاهات اقتصادية متشابهة فى هذا الإقليم . كذلك كان البحر نفسه عنصرا فرض وجوده على سكان هذا الحوض على اختلاف مناطقهم . وظهر أثره بوضوح فى جوانب حياتهم . سواء كانوا صيادين أو تجارا أو قراصنة أو محاربين ^(١) .

على أن الآثار الحضارية المتشابهة للعوامل الجغرافية المتشابهة لم تكن المظهر الوحيد الذى قامت عليه الوحدة الحضارية فى هذا الإقليم ، وإنما كان هناك مظهر آخر هو تدخل هذه الحضارات بشكل كبير بل واتزاجها فى كثير من الأحيان . وقد كان هذا المظهر الأخير نتيجة لظرفين طبيعيين أدبا إلى سهولة المواصلات

بين الشواطئ المختلفة للبحر الأبيض وبالتالي إلى سهولة الاحتكاك بين سكان هذه الشواطئ .

أما الطرف الاول فيتصل بتضاريس حرض البحر الأبيض ، في هذا المجال نجد أن هذا الحوض يحيط به نطاق متصل من الموانع الطبيعية . سواء في ذلك السلاسل الجبلية المرتفعة التي لا يصاحبها بما يقع عبرها سوى بعض ممرات ضيقة معدودة ، أو الصحارى الجرداء المقفرة التي لا تقل في مناعتها عن هذه الجبال ، إذا نظرنا إليها في ضوء ظروف العصر القديم الذي لم يعرف إلا طرقا بدائية المواصلات بالقياس إلى ما نعرفه في العصر الحاضر . ولذا نجد الطرف الغربي من الشاطئ الأوربي كقطة ابتداء لتتبع هذا السياج الطبيعي في اتصاله ومناعته . إنه يبدأ بجبال البرانس في شمال شبه جزيرة ايبيريا ، ثم يمتد في شكل جبال الألب في جنوب غالة وفي شمال شبه الجزيرة الإيطالية ، ثم يستمر في سلسلة جبال السكربات في شمال شبه جزيرة البافيا ، وبعد ذلك في مرتفعات شبه جزيرة القرم ثم تسير المرتفعات محاذية لساحل آسيا الصغرى على شكل جبال بتس في الشمال وجبال طوروس في الجنوب لتتصل عند الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض بالصحراء السورية ثم تدور مع هذا الشاطئ غربا في امتداد صحراوي آخر يبدأ بصحراء سيناء ثم يستمر في الصحراء الكبرى إلى غرب بحري النيل وهذه متصل بدورها في الجزء الغربي من الساحل الأفريقي بجبال أطلس التي تنهى هي والصحراء الكبرى عند ساحل المحيط الأطلسي . هذا النطاق الطبيعي المنيع فصل بين شاطئ كل قارة من القارات الثلاثة التي تحيط بالبحر الأبيض وبين مناطقها الداخلية التي تقع عبر هذا النطاق ، وبالتالي فقد كان التوجيه الجغرافي لسكان هذه الشواطئ ليس إلى داخل القارات التي توجد بها وإنما إلى خارجها — إلى البحر الذي تحده من جهاته الأربعة .

وقد كان البحر نفسه هو الظرف الطبيعي الثاني الذي أتم حلقة الاتصال بين سكان شواطئه في القارات الثلاثة . وقد ساعد على ذلك عدة ميزات انتصفت بها

البحر الأبيض : فهو من جهة بحر مقل يكاد أن يكون بحيرة لولا المضيق الذى يفصل بين شبه جزيرة أيبيريا والساحل الإفريقى فى المغرب ، وقد كان ذلك سببا فى هدوئه الى حد كبير إذ استثنينا بعض العواصف المحلية البسيطة التى يتعرض لها فى بعض مواسم السنة ، وكان هذا الهدوء بدوره عاملا كبيرا فى تشجيع السكان على ركوب البحر فى عصر مبكر . كذلك شجع الملاحة فى هذا البحر تقارب سواحه فى أكثر من موضع وكثرة الجزر التى تنتشر فى أرجائه وبخاصة فى القسم الشرقى منه ، فنحن نجد الساحل الأيبيرى يكاد يلاصق الساحل الإفريقى لولا مضيق جبل طارق ، كما يكاد الطرف الجنوبى لشبه جزيرة إيطاليا يلقى بالشاطئ الإفريقى عبر جزيرة صقلية ، بينما تقترب الشواطئ الإيطالية فى غربى البحر الأدرياتي من الشواطئ البلقانية فى شرقيه ، كذلك نجد أرخبيل بحر إيجه يجزره الكثيرة المتقاربة بين الساحل الشرقى لشبه جزيرة البلقان والساحل الغربى لشبه جزيرة آسيا الصغرى كما أن الجزر الكبرى مثل سردينيا وقورصقة ومالطة وصقلية وكريت وقبرص تكون دون شك نقاط ارتكاز ملاحية بين شواطئ القارات الثلاثة التى تحيط بهذا البحر . وأخيرا فإن البحر الأبيض غنى بانحناءاته وتعاريفه التى تمثل أماكن لحماية السفن وموانئ طبيعية من الطراز الأول وبخاصة فى البحر الأدرياتي الذى تحميه السواحل المنقاربة فى غربيه وشماليه وشرقيه وبحر إيجه الذى تحده اليابسة من ثلاث جهات ، ثم عشرات التعاريف والرموس والألسنة والمضايق التى تنتشر على سواحل هذه البحار .

واذن فقد تهيات الوسائل لسكان شواطئ البحر الأبيض لأن يتصلوا ببعضهم ، ولحضارتهم بأن تتداخل وتمتزج ، وقد ظهر ذلك فى عدة جوانب سأجتزئ بذكر بعض أمثلة تعطى فكرة سريعة عنها . فى الجانب الثقافى مثلا ، الذى تزاوجت فيه التيارات عابرة البحر فى كل اتجاه بين مصر وكريت وبلاد اليونان وقرطاجة وروما ، سائير إلى الثقافة اليونانية التى لم تقتصر على البلاد

اليونانية الأصلية في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة البلقان وأما اتخذت مواطن لها في أكثر من مكان على الشواطئ الآسوية والافريقية ؛ فعلى شواطئ آسيا الصغرى ظهر هوميروس الذى تنسب اليه الايامدة والأوذيسة ، أعظم ما وصل اليه من أدب اليونان . وفي ربوع الاسكندرية قامت في العصر القديم المكتبة التى حوت مجلداتها خير ما وصل اليه الفكر اليونانى ، والجامعة التى أطلعت على العالم قسما من هذا الفكر ردحا طويلا من الزمن ^(٧) . وفي جانب الفن أخذ اليونان عن المصريين أولى مبادئ النحت فكانت تماثيلهم في العصر المبكر تمثل الاتجاه المصرى في الصلابة كما أخذ حكامهم في عصر العظيمة عن معابد مصر عمارة الابهاء والأعمدة . ثم أعادوا كلا الفنين الى مصر والى ربوع العالم المتأغرق بعد أن طوروهما على النمط اليونانى على يد أمثال فيدياس وبراكستليس وكفسودوتوس . وفي جانب السياسة كان حوض البحر الأبيض ، أوجزه منه ، هو المجال الأول للإمبراطريات التى قلمت على شواطئه . وهكذا اتجه المصريون في تكدين امبراطوريتهم ، في عهد فراعنة الدولة الحديثة ، الى سوريا وفلسطين والشواطئ الجنوبية لآسيا الصغرى ، ومد تحتهمس الثالث نفوذه الى ربوع بحر ايجيه وأقام أحد قواده حاكما على جزر هذا البحر ، كذلك اتجه اليونان في نشاطهم الاستعماري . في الوقت الذى تمت فيه الهجرات اليونانية . الى شواطئ البحر الأبيض سواء في شرقية أو غربية ، فكانت لهم مستعمرات على الساحل الغربى لآسيا الصغرى وفي جنوب ايطاليا وعلى سواحل أسبانيا وفى أماكن متناثرة على الساحل الافريقى كما كان حوض البحر الابيض هو المجال الذى تركزت فيه الامبراطورية الرومانية . والذى لم تخرج عنه الى ما وراءه إلا في استثناءات معدودة ولظروف تكاد تكون دفاعية محضة .

وإذا كانت حضارات البحر الابيض قد تداخلت أو امتزجت في جوانبها

الثقافية أو الفنية أو السياسية أو غيرها ، فإنها لم تكن أقل تداخلا أو امتزاجا في جانب نظم الحكم ، وسأقصر الكلام هنا ، لأني بفرض هذه الدراسة ، على نظم الحكم التي عرفتها حضارتان من حضارات هذا البحر ، هما حضارتا اليونان والرومان . وقيمة هذه النظم هي أنها تربط ، ربما بشكل أو ألق من غيرها ، بين نظم الحكم التي ظهرت على شواطئ البحر الأبيض مدعمة بذلك الوحدة الحضارية لحوض هذا البحر .

٢ — التطور المكاني للنظم اليونانية الرومانية

— انتشار المدن اليونانية في حوض البحر الأبيض

— انتشار النظم الرومانية في نفس الأقليم

وسأتكلم في هذا القسم من البحث على الانتشار المكاني لهذه النظم ، ونحن نجد مثلا واضحا له في امتداد نظام الدولة polis أو المدينة المستقلة التي تمثل كيانا سياسيا قائما بذاته ، في كل الأماكن التي استقر فيها اليونان على شواطئ البحر الأبيض في فترة أو أخرى من فترات هجراتهم المنتظمة أو المتقطعة . فقد قامت هذه الدويلات على الشريط الساحلي الغربي لآسيا الصغرى في عدد كبير من المدن من بينها ميليتوس وإفسوس وكولوفون وفوكايا وكلازوميني وغيرها ، كما انتشر هذا النوع من نظم الحكم في المدن التي أسسها المهاجرون اليونان في القسم الغربي من البحر الأبيض ، مثل كولومبيا التي أقامها بعض المغامرين من كولسيس وإترتيا وكابى وجرايا في أواسط القرن الثامن قبل الميلاد ، ومثل نيا بوايس ، أو المدينة الجديدة (وهي نابولي الحديثة) ، ومثل دكايارخيا (بنابولي الحديثة) . ومثل عدد كبير من المدن اليونانية في الطرف الجنوبي لشبه جزيرة إيطاليا . وقد كانت هذه المدن وبخاصة الواقعة على الساحل

الغربي لإيطاليا مصدر سيل من الأفكار والنظم التي انتقلت مع السلع التجارية اليونانية إلى مدينة روما الناشئة في ذلك الوقت . ولم يقتصر انتشار هذا النوع من المدن التي تمثل النظام اليوناني على إيطاليا بل تعداها إلى جنوب غالة (فرنسا) فأسس المهاجرون اليونان من فوكيا على طول الساحل مدن ماسيليا Massilia (مرسيليا الحديثة) كما أسسوا على طول الساحل نحو الشرق مدن أنتيبوليس Antipolis (أنتيب الحديثة) ونيكيا Nieia (نيس الحالية) ومونوكوس Monockos (موناكو الحالية) ، وفي أقصى الغرب أسسوا على سواحل اسبانيا مدن Rhodae (روساس) وإمپورون Emporeon (إمپورياس) وغيرها (٧)

أما الساحل الإفريقي ، ولتكن أمثلتنا هنا من مصر ، فقد وقف النظام المائكي المطلق الذي عرفته مصر في سبيل انتشار نظام المدينة اليونانية ، ولكن رغم ذلك فقد ظهرت ، حتى في ظل هذا النظام ، بعض المدن التي احتفظت بقدر المستطاع بمظاهر النظام اليوناني مثل نقراتيس Nauerates (نقراش الحالية) والاسكندرية وإرايتونيوم Paraetonium (مرسى مطروح) - فكانت لها ، رغم امتداد سلطة الحكومة المركزية في مصر إلى كل ركن من أركان القطر ، مجالسها الشعبية ، والنظام القبلي الذي يتصل به ويتوقف عليه حق المواطنة ، والأرض المحيطة بالمدينة والتابعة لها من الناحية الإدارية ، تماما كما كان الحال في نظام المدينة في بلاد اليونان في أوج نضوجه . بل لقد وصل من تشبث هذه المدن بمظهر النظام السيامي اليوناني ، أن يقدم مواطنوا إحداها ، وهي الاسكندرية ، في وقت كانت مصر قد دخلت فيه في نطاق الإمبراطورية الرومانية لتصبح إحدى ولاياتها وبالتالي أصبح أي استقلال ذاتي لهذه المدن في حكم المستقبل - أقول قدم مواطنو الإسكندرية ، رغم كل هذا ، في أواسط القرن الأول الميلادي

التماسا إلى الإمبراطور كلوديوس يطلبون فيه إليه أن يعيد إليهم مجلس الشيوخ الذى حل أو ألغى فى أواخر الحكم البطلمى أو أوائل الحكم الرومانى .^(٩)

ولسكن نظم الحكم اليونانية لم تكن الرابطة الوحيدة بين شواطئ القارات الثلاثة التى تطل على البحر الأبيض ، فقد أسهمت النظم الرومانية بشكل وافر فى هذا الاتجاه . ظهر هذا مرة فى النظام المرن الذى قامت عليه حقوق المواطنة فى الامبراطورية الرومانية التى كان حوض هذا البحر مسرحها الأساسى . فقد كان هذا النظام من المرونة بحيث استطاع أن يمتد على أغلب شعوب الامبراطورية الرومانية لينتفع به أبناء هذه الشعوب فى حدود وعلى درجات متفاوتة ، وكان هذا دون شك عامل تقريب أو ربط بينهم . كذلك كان قانون الولايات *Lex Provinciae* ، الذى ضم تجارب الرومان فى ميدان إدارة الولايات . مظهرا آخر من مظاهر الوحدة التى كان نظام الحكم الرومانى دعامة لها . كما كانت عبادة الإمبراطور التى بدأت فى عهد أغسطس وهى العبادة الرسمية التى اعتمدت عليها الحكومة الامبراطورية المركزية فى روما كرابطة بينها وبين المناطق المختلفة التى تدور فى فلكها لتضمن ولاءها السياسى لها - كانت هذه العبادة السياسية ، إذا جاز لى هذا التعبير ، إحدى الروابط التى دعمت جانبا من جوانب الوحدة الحضارية فى حوض البحر الأبيض^(١٠) : وأخيرا وليس آخرا ، فإن نظام البلديات *Municipia* الذى فُصل فى شكل متناسق الحدود والحقوق بين الإدارة المركزية والإدارات المحلية ، والذى انتشر فى ظل الحكم الرومانى داخل ايطاليا وفى باقى مناطق البحر الأبيض - هذا النظام وحد بين إدارة هذه المناطق ردحا غير قصير من الزمن .

٣ — التطور الزمني للنظم اليونانية الرومانية

— توقف اليونان عند نظام المدينة
— التطور الى النظام الإمبراطوري عند الرومان

على أن نظام الحكم عند اليونان والرومان لم تقتصر على كونها مجرد رابطة مكانية بين المناطق التي انتشرت فيها في حوض البحر الأبيض في وقت أوفى آخر، ولكنها تمثل من ناحية التطور الزمني خطا يانبا متصلا في حضارة هذا الإقليم ، وفي هذا المجال نجد نظم الحكم اليونانية ابتدأت على النمط الشائع على شواطئ البحر الأبيض في فترة ظهورها ، وهو النظام المكي الفردي المطلق الذي يقوم على قاعدة الحق الإلهي في مختلف صوره ودرجاته . ولكن النظام السياسي اليوناني لم يقف عند هذا الحد ، على نحو ما حدث في الملكيات المتاخمة للبحر الأبيض في الشرق ، وإنما بدأ هذا النظام يفقد توازنه أما الضربات المتلاحقة التي وجهتها إليه الطبقات الأرستقراطية في المدن اليونانية الناشئة . ولعل هوميروس خير من أبرز هذه الفترة في تاريخ اليونان بشكل فيه الكثير من الحياة والنبض حين صور لنا في الأوديسة منظره المعروف حيث يتزاحم الزبلاء في بيت أوديسيوس ، بعد أن طالت غيبته ، يحاولون أن يسلبوه عرشه ، ويناقشون أحقية بيته بالملك ، وحين يصور لنا تلهاخوس ، ابن الملك الغائب والوارث الشرعي للعرش ، وقد بدأ يفقد ثقته في أحقيته بهذا العرش ، فيذكر أن شخصا ما لا بد أن يتولى الملك حتى ولو لم ينحدر من بيت مالك ، ففي إثراكا التي يحوطها البحر من جميع جوانبها ، زعماء آخيون آخرون سواء من المستنيرين أو من صغار السن ، ولا بد أن يجلس أحدهم على العرش بعد أن مات أوديسيوس الطيب .. (١١) وهكذا بدأت سلسلة التطور الجمهوري في بلاد اليونان بعد أن ألغيت الملكية وأصبح منصب الملك مجرد وظيفة موقوتة شأنها شأن غيرها من وظائف الدولة و بعد أن تجرد من كل السلطات التي كانت تتبعه وتعلق به .

على أن هذا التطور إذا كان قد مر بعدة مراحل منذ أن انتزع الارستقراطيون حقوق الملك عرف فيها الحكم الأيجركى وحكم الطغاة والحكم الديموقراطى فى النهاية ، إلا أنه لم يفقد صفته الجمهورية فى شكلها المثالى الذى يتمثل فى الحكم المباشر عن طريق المجالس الشعبية . هذا النوع من الحكم عرف بنظام المدينة ، إذ أن المدينة الصغيرة بسكانها المحدودى العدد هى خير مكان يمكن أن يارس فيه هذا النوع المثالى من الحكم . وقد ظل اليونان متوقفين عند هذا النظام السياسى حتى انهار من أساسه فى أواخر القرن الرابع أمام الدول الكبرى ذات الامكانيات الاقتصادية والعسكرية التى لا تستطيع هذه المدن أن تجارها أو تنافسها ، وحتى هذه الظروف الجديدة لم تدفع اليونان إلى تغيير نظامهم أو المضي به فى سبيل التطور ، بل كان ما حدث بعد الانهيار ، هو نوع من الالتجاء إلى واحدة أو أخرى من هذه الدول الكبرى ، يحتجى فيها نظام المدينة بعد أن فقد مقوماته الجوهرية ليتشبث ببعض مظاهر خارجية من ماضيه القديم ، كما حدث فى حالة المدن اليونانية التى قامت فى مصر وفى غيرها من الدول المتاخمة للبحر الأبيض فى ظل الملكيات المتأغربة أو الأمبراطورية الرومانية .

هذا الجرد على نظام المدينة كان سببه طبيعة بلاد اليونان ، فهى بلاد تخترقها الجبال فى معظمها طولاً وعرضاً بشكل يعزل أو يكاد يعزل كل قسم منها عن باقى الأقسام . فإذا خرجنا عن شبه جزيرة البلقان ، وجدنا البحر يقسم باقى بلاد اليونان إلى جزر صغيرة . هذه الأقسام الصغيرة سواء على اليابسة أو فى البحر أدت إلى قيام التجمعات الضيقة كأساس لأى نظام اجتماعى أو اقتصادى أو سياسى ، وقد ساعدت هذه التجمعات الضيقة النطاق على نمو النظام المباشر فى الحكم ، يسمح بذلك العدد القليل من المواطنين وتشجع عليه فرص الاحتكاك المستمرة فى سوق المدينة الصغيرة ، الأمر الذى يقفز إلى موطن الأهمية الأولى بأية مشكلة تتعلق بالتنظيم الجماعى — وهو قوام أى نظام سياسى .

كانت هذه اذن هي نظرة اليونان الى نظام الحكم ، شعب يحكم نفسه بنفسه عن طريق مجالس يشترك فيها كل مواطن . وقد كان أثر هذه النظرة هي أن اليونان لم يستطيعوا أن يتمثلوا نظاما يشمل أكثر من مدينة واحدة تسيطر عليه حكومة مركزية تنجمع في يدها كل خيوط السلطة وتسيطر من مقرها المركزي على كل المدن أو المناطق التي تقع في دائرة نفوذها . وقد أدت هذه النظرة الى تشبث كل مدينة بكيانها المستقل بشكل أصبح من الممكن معه أن نتجاهل رابطة العنصرية أو اللغة التي تجمع بين اليونان والتي كان من الممكن أن تكون أساسا لقومية يونانية عامة . وتاريخ اليونان حافل بالأمثلة التي تدعم هذه النظرة ، فالحروب الفارسية مثلا ، بكل ما أنطوت عليه من خطرها ، كان لاد اليونان ، لم تحرك المدن اليونانية الى الاتحاد الكامل للوقوف في وجه الفرس ، بل اقتصر الذين اشتركوا في صد هذا الخطر على عدد قليل من المدن قامت من بينها أثينا بالعبء الأكبر ، وحتى هؤلاء كان منهم ، مثل اسپرطة ، من أخذ يتردد مرة وينتحلل المماذير مرة أخرى لكي يتنصل من واجبه . بل أكثر من هذا كان من المدن اليونانية من آثر الحياد في هذه الحروب كما كان من بينهم ، مثل طيبة ، من انضم صراحة الى جانب الفرس ضد اليونان ^(١) . كذلك يدعم هذه النظرة صراع المدن اليونانية فيما بينها على المكاسب الاقتصادية أو السياسية ، كما حدث بين أثينا وأيجينا قبل ٤٥٠ ، وبين إثينا واسپرطة في القرن الخامس وبين اسپرطة وطيبة في القرن الرابع ، وهو صراع امتد منذ العصر المبكر حتى انهارت هذه المدن أمام القوة المقدونية من الناحية العسكرية في ٣٣٦ ق.م وتبع هذا انهيارها السياسي بعد أن اضطرت اضطرابا الى الانضمام الى الحلف الهليني الذي كونه فيليب في السنة التالية والى الاعتراف ، بحسرة ، بزعامة الرجل الذي كانت الى وقت قريب تنظر اليه على أنه من المتبررين . بل أكثر من هذا ، حتى في أثناء الصراع لآخر مع فيليب ، وقد كان بحق صراعاً في سبيل البقاء ، نجد المدن اليونانية سادرة في تشبثها بكيانها المستقل دون

أن تلقى بالخطأ الجائز على حدودها من جانب مقدونيا والذي يحدد نظامها بالفناء ،
وفي هذا الصدد نجد الخطيب السياسي ديميتريس يُخرج ، في ثلاث خطب عامة ،
آخرها في جمعته الخطابية والسياسية من وسائل الافئدة ليطلب الى الأثينيين أن
يخفوا النجدة بنى جلدتهم في أرلشوس حين هدد فيليب هذه المدينة ، ولكن
الأثينيين لا يستجيبون لهذا النداء ، بل تغلب عليهم النظرة الضيقة التي لا تتعدى
أسوار مدينتهم ، تماما كما حدث من قبل عندما كان فيليب بسيل مد نفوذه
السياسي الى منطى بونانية أخرى في أمفيلوليس وبلانيا وميثوني (١٢) .

كذلك ظهر أثر هذه النظرة في تحديد الاتجاهات التي سيطرت على
اليونان حين أرادوا ، لسبب أو لآخر أن يتوسعوا أو يتكاملوا . فحركات
التوسع والتكتل التي عرفوها لم تتخذ شكل الإمبراطوريات ذات الحكومة
المركزية والجهاز الإداري الذي يفصل العلاقة بين الدولة الحاكمة والدول المحكومة
وإنما ظهرت في أشكال حافظت في جوهرها على نظام المدينة بصفتها المثالية .
وأول هذه الأشكال هو الهجرات التي استقرت بقسم كبير من اليونان على
شواطئ البحر الأبيض سواء في شرقية أو غربية . وقد أشرت في مكان سابق
إلى أن هؤلاء المهاجرين لم يكونوا امتدادات استعمارية بالمعنى الإمبراطوري
للمدن التي هاجروا منها حقيقة كان هناك بين هذه المدن الجديدة والمدن
التي جاؤا منها نوع من الاتصال في جوانب الإهجة أو الثقافة أو بعض العقائد
الدينية ، ولكن رغم كل هذا فقد كانت المدن التي أسسها اليونان في مهاجرهم
قبل كل شيء وفوق كل شيء مدنا مستقلة في نظامها السياسي تسير على النمط الذي
عرفوه في بلادهم الأصلية ولكنها لا تتبعها سياسيا بأي حال من الأحوال .

كذلك ظهرت النزعة نحو التوسع في صورة الأحلاف التي ظهرت في
بلاد اليونان بين حين وآخر مثل حلف ديلوس الذي تزعمته أثينا أو حلف

البلوبونيز الذى تزعمته أسبرطة . حقيقة أن هذه كانت تقع تحت سيطرة المدينة المنزعة التى كانت تلجأ ، إلى جانب السياسة ، إلى كثير من العنف فى فرض سيطرتها ، بل أكثر من ذلك لقد استغلت بعض هذه المدن المنزعة مركزها القوى لكى تتصرف حسب إرادتها فيما تقدمه المدن الأعضاء من تبرعات مالية كان من الواجب أن تنفق بمشيئة الأعضاء جميعا وإصالحهم المشترك ، كما لجأت إلى استخدام القوة فى محاربة رغبة أى عضو فى الانفصال من الحلف ، كما حدث فى حلف ديلوس . ولكن رغم كل ذلك فإن هذه الأحلاف لم تتحول إلى امبراطوريات بالمعنى الإدارى المفهوم لنا ، وإنما ظلت ، رغم إساءة استعمال المدن المنزعة لزعامتها ، مجرد أحلاف بالمعنى التتليدى ، ترتبط بهم الأعضاء ببعض إرادتها ، وتقف فيها على قدم المساواة القانونية التسامة مع شركائها فيها بما فيهم الدول المنزعة ، كما أن هذه الدول المنزعة لم تسلم من العقاب على استغلالها لمركزها الإدارى ، ولعل أبغ أمثلة على ذلك ما حدث لأثينا فى الحروب البلوبونيزية حين انفض عنها حلفاؤها لبناصروا أسبرطة عليها ، وما حدث لها مرة أخرى فى القرن التالى حين انقض عليها سلفاؤها ليهزموها فى الحرب التى عرفت بحرب الحلفاء فى ٣٥٥ ق م .

ومن الطرق الأخرى التى سلكها اليونان فى اتجاههم التوسعى ، ما قاموا به من المشاركة المحدودة فى المواطنة أو حقرق المواطن بين المدن الحليفة وقد اتخذت هذه المشاركة شكلين أساسيين ، أولهما المواطنة المتبادلة isopliteia التى تخول لمواطن مدينة معينة أن يتمتع بحقوق المواطن فى مدينة أخرى إذا وجد بها ، ولكن دون أن يعنى ذلك قيام مواطنة واحدة بين المدينتين المتعاقبتين . والشكل الآخر هو المواطنة المشتركة sympoliteia التى تقرم بين عدة مدن تنزل كل منها عن جانب أو أكثر من جوانب سيادتها أو سلطتها ليدخل فى نطاق السلطة

الجماعية للدول المتعاقدة ، وهنا أيضا ان تحمل المواطنة المشتركة بشكل كامل محل مواطنة كل مدينة ، وإثما سنة تنصر على الجوانب التي تم التعاقد عليها فحسب بينما تظل كل من هذه المدن ، فيما عدا هذه الجوانب ، محتفظة بكيانها السياسي المستقل ومن أمثلة النوع الأول ما قام بين أثينا وساموس في ٤٠٥ ق.م ومن أمثله النوع الثاني المواطنة المشتركة التي قامت بين كورنثة وأرجوس في ٣٩٢ - ٣٨٧ وبين أولنثوس ومدن حلف خالكيدكي وبين أعضاء الحلف البويوتي بعد ٣٨٩ وحلف أركاديا الذي ظهر في ٣٧٠ . (١٤)

وقد يكون المثال الوحيد الذي ظهرت فيه عند اليونان فكرة الامبراطورية بالمفهوم الذي نعرفه والذي تظهر فيه طريقة الحكم غير المباشرة من الحكومة المركزية إلى المناطق التي تتبعها على ابتعاد امكانها واختلاف عناصرها ، هو الامبراطورية التي أقامها الاسكندر . ولكن هذا المثال فيه كثير من التجاوز . فمن جهة لم يكن الاسكندر يونانيا ، وإثما كان مقدونيا . حقيقة إن جنوده كانوا خليطا من المقدونين واليونان ، وحقيقة إنه اتخذ في اتجاهه الامبراطوري موقف الزعيم اليوناني الذي يقود بني وطنه في حرب انتقامية ضد الملك الفارسي ولكن رغم كل هذا فقد كانت مقدونيا تمثل اتجاها سياسيا آخر غير ذلك الذي عرفته بلاد اليونان ، بل لقد كان اليونان ينظرون إلى مقدونيا على أنها دولة متأخرة وإلى ملوكها على أنهم ملوكا متبربرين وإلى نظامها السياسي على أنه نظام لا يليق بالامم المتحضرة . كذلك نجد أن الاسكندر ، إذا كان قد اتبع في حكم القسم الشرقي من امبراطوريته طريقة الأباطرة الشرقيين بما يتصل بها من تفاصيل إدارية ، فهو قد ابتعد عن هذه الطريقة فيما يتعلق بسيادته في بلاد اليونان وإثما ظل محافظا على وضعه كقائد لليونان وزعيم للحلف الهليني ، بل لقد زاد على ذلك أن أسس في القسم الشرقي من امبراطوريته عددا من المدن اليونانية ليتخذها اليونان مستقرا ومثما يمارسون فيها ما درجوا عليه من نظام الحكم اليوناني .

وأخيرا فحتى إذا تجاهلنا كل هذه الاعتبارات يمكننا أن نصف إمبراطورية الاسكندر بأنها إمبراطورية شخصية تتماق بشخصه أكثر مما تمثل انجاسا يونانيا أو غير يوناني ولعل أدق دليل على هذا الوصف هى أنها انهارت بمجرد وفاته ولما عاصر على تكونها أكثر من عدم الزمان كما بادت بالفشل محاولات بت فيليب للمحافظة عليها بعد ذلك ومحاولات أنتيجونوس ليلم شمسها تحت بيت إمبراطورى يكون هو مؤسسها . (١٥)

هذه هى المسالك التى اتخذها اليونان فى اتجاههم التوسعى ، كلها تظهر محافظة على النزعة الاستقلالية الانفصالية التى عرفها اليونان منذ أن بدأ يكون لهم نظام سياسى . وقد توقف اليونان ، كما ذكرت ، عند هذا الحد من التطور ، والسبب كما أشرت فى بدال الكلام ، هو أن ظروفهم ساقتهم إلى فهم نظام الحكم فى صورة واحدة فحسب ألا وهى الحكم المباشر الذى لا يعرف التمثيل النيابى أو تفويض السلطات أو غير ذلك من طرق الحكم غير المباشر . وقد كانت المدينة بسكانها ذوى العدد المحدود هى الوحدة التى يمكن أن تتم فيها ممارسة هذا النوع من الحكم . وقد اتبعت روما فى بدأ نشأتها هذا النوع من الحكم متأثرة دون شك بالأفكار التى انتقلت إليها مع السلع اليونانية التى كانت تصدرها إليها المدن اليونانية التى أسسها المهاجرين فى جنوب إيطاليا وعلى الساحل الغربى لها . وهكذا ظهر فى روما مجلس الأحياء *Comitia Curiata* والمجلس المثلوى *Comitia Centuriata* والمجلس القبلى *Comitia Tributa* وكلها مجالس لا تقوم على التمثيل النيابى وإنما على العضوية المباشرة لجميع أفراد الطبقة التى تمثلها هذه المجالس .

وقد استمرت روما على نظام المدينة منذ نشأتها حتى أواخر القرن الاول ق.م . ، ولكن ظروفها أخرى غير تلك التى عرفت بها بلاد اليونان كانت تدفعها دفعا إلى الانطلاق من هذا النظام الضيق إلى نظام آخر أوسع بكثير منه هـو نظام الامبراطورية الذى يعترف بنظام الحكم التذويضى غير المباشر والذى لا يعصبج فيه رئيس الحكومة مجرد موظف يقتصر عمله على تنفيذ القوانين التى يقدمها الشعب

وإنما مركزا تتجمع فيه خيوط السلطة تم تنبعث منه ، عن طريق التفويض
الشخصي ، إلى هذا أو ذاك من ولاية الإمبراطورية .

وأول هذه الظرف هو العامل الجغرافي مرة أخرى : فتضاريس إيطاليا
تساعد على الاتجاه التوسعي أكثر من تضاريس اليونان . حقيقة أن بها سلسلتين
من الجبال على جانب كبير من الامتداد ، واسكن وضع هاتين السلسلتين يختلف
عن وضع الجبال التي تخترق بلاد اليونان طولاً وعرضاً . إن إحداها ، وهي سلسلة
جبال الألب تمتد عرضاً في أقصى الشمال بشكل يفصل بين إيطاليا والبلاد الواقعة
شمالاً واسكنه يساعد ، بهذا الفصل نفسه ، على مزج سكان شبه الجزيرة في وحدة
متكاملة . إذا ما توافرت الظروف السياسية المؤهلة لذلك . أما جبال الأبنين ، وهي
السلسلة الأخرى فقد يكون في امتدادها من شمال إيطاليا إلى جنوبها ما يقسم
بين شرقي شبه الجزيرة وغربيها ، وقد حدث هذا بالفعل لفترة من الزمن ولكن
الاتصال السهل عن طريق البحر بين السواحل الشرقية والغربية كان كفيلاً بأن
يخفف من حدة الانقسام الذي كانت جبال الأبنين كفيلاً بأن تحدثه .

وإلى جانب هذا الظرف التضاريسي كان موقع روما في مركز متوسط
من شبه الجزيرة الإيطالية عاملاً ، وملاً لها . منذ نشأتها ، لتشارك بطريقة
أو بأخرى فيما يدور في شبه الجزيرة من أحداث . وهكذا وجدت
روما نفسها في وقت مبكر معرضة لهجمات الغاليين والأترويين
وقبائل الآيكويين Aequi والفولسكيين Volsci ، ووجدت نفسها تكون
جبهة دفاعية ضد هذه الهجمات مع القبائل اللاتينية المجاورة ، وهكذا تكونت
العصبة أو الجامعة اللاتينية . وقد انحلت هذه الجامعة من المدن المستقلة لبعض
الأسباب الداخلية في ٣٣٨ ق م . ولكن روما كانت قد بدأت قبل ذلك
اتصالاتها السياسية لسبب أو لآخر مع باقي أجزاء شبه الجزيرة ، ففي ٣٨١ ق م .
كانت قد دخلت مع توسكولوم Tusculum في علاقة أضفت بامتضاها حقوق

المواطنة الرومانية على المنطقة ، وبعد انقضاء الجامعة اللاتينية أعطيت هذه الحقوق لعدد من المدن واستمر الأمر كذلك حتى شملت حقوق المواطنة لرومانية، جنوب إتروريا Etruria شمالا وكامبانيا Campania جنوبا (١٦)

وليس هنا مجال الاستطراد في سرد التفاصيل التاريخية التي تلت ذلك ، ويكفي أن أذكر أن مواقف وأحداثا مماثلة أدت في النهاية إلى أن تمتد روما نفوذها في كاية أنحاء شبه الجزيرة الإيطالية، لتجعل منها وحدة أو شبه وحدة سياسية ولكن هذا لم يكن كل شيء ، فقد تعرضت روما بمجرد أن بدأت تظهر في شبه الجزيرة لظروف خرجت بها من العزلة النسبية في إيطاليا لتلعب دورها في سياسة البحر الأبيض . وقد كان أول ظرف جدي من هذا النوع هو اشتباها مع بيروس Pyrrhos ملك إبيروس في مساجلة حربية امتدت ست سنوات وانتهت في ٢٧٥ ق.م. بخروج روما ظافرة لتصبح لأول مرة قوة معترفا بها في البحر الأبيض ، وقد كانت ضمن من اعترفوا بها إذ ذاك بطليموس فيلادلفوس ، ملك مصر الذي كان يرقب الصراع بين القوة الرومانية الناشئة والملك الهلنستي ، وقد دعم هذا الاعتراف بأن أرسل سفارة إلى روما في ٢٧٣ ق.م. قاباتا روما بسفارة أرساما مجلس الشيوخ إلى مصر (١٧) .

وقد كان هذا الاحتكاك بين روما وملك إبيروس بداية سلسلة من الظروف الخارجية التي دفعت روما دفعا إلى القيام بدور أساسي في سياسة البحر الأبيض ففي ٢٦٤ ق.م. احتلت قرطاجة ثغر مسانا Messana على ساحل صقلية المواجه للطرف الجنوبي لإيطاليا . وهكذا وجدت روما نفسها في مركز على جانب كبير من الدقة ، فقرطاجة كانت ترمى باحتلال هذا الثغر إلى السيطرة التجارية على الخط الملاحى الذى يمر بين صقلية وإيطاليا ، ورغم أن روما لم تكن قد بدأت في ذلك الوقت تهتم بالناحية التجارية إلا أن حلفاءها من المدن الواقعة في جنوبي إيطاليا كان يزعمهم أن تسيطر قرطاجة على هذا الممر التجارى الحيوى ، وهكذا

وجدت روما نفسها ، فى سبيل المحافظة على مركز الزعامة بين هذه المدن ، مضطرة إلى الاشتباك مع قرطاجة .

على أى الأحوال لقد دخلت روما باشتباكها فى الحرب مع قرطاجة فى وضع سياسى خارجى خرجت منه بعد ثلاثة وعشرين عاما من الحرب وقد ضمت كل جزيرة صقلية ، ولم تلبث أن وجدت نفسها فى ٢٣٨ ق . م . مضطرة إلى أن تضيف إلى ممتلكاتها جزيرتي سردينيا وقورصقة حتى تطمئن ضد أى خطر جديد من جانب قرطاجة . ونفس الشيء ، يقال عن احتلال اسبانيا وتكوين الولايتين الاسبانييتين فى ١٩٧ ق . م . ، فقد كان هذا الاحتلال نتيجة لاعتبارات عسكرية مماثلة إلى حد كبير لماك التى حدثت بروما الى احتلال سردينيا وقورصقة ، إذ وجد الرومان أثناء الحرب البونية الثانية ، أن اسبانيا ذات قيمة كبيرة لقرطاجة وأنهم باحتلالهم لهذه المنطقة سيحولون نظر القرطاجيين عن إيطاليا للدفاع عن منطقة نفوذهم فى اسبانيا ، كما سيتمنون وصول الامدادات الى هانيبال من هناك .

هكذا بدأت روما احتكاكاها الخارجية التى أدت الى مد نفوذها فى النطاق الغربى لحوض البحر الأبيض ، ولكن ظروفا من نوع جديد كانت قد بدأت تظهر منذ بداية القرن الثانى قبل الميلاد أدت فى النهاية الى مد نفوذ روما الى المنطقة الشرقية من حوض هذا البحر . ففى ذلك الوقت كان ملوك الدول الهلنستية فى صراع مستمر فيما بينهم ، كل منهم يحاول بطريقة أو بأخرى أن يتخذ مركزا زعامة فى شرق البحر الأبيض . وقد أدى هذا الى استتجاد بعض حكام هذه المنطقة بروما للتدخل لحماية ممتلكاتهم . كما حدث فى ١٩٠ حين طلب بطليموس الخامس الى مجنس الشيوخ الروماني أن يتدخل لصالحه بعد الخطر المزدوج الذى كان يواجهه من أنطيوخس الثالث ملك سلوقيا وفيليب الخامس ملك مقدونيا اللذين كانا قد اتفقا فيما بينهما على اقتسام أملاك مصر . وكما حدث فى ١٧٠-١٦٨ فى

موقف مشابه حين التجأ بطليموس السادس الى روما لحمايته من تهديد أنتيوخوس الرابع الذي دخل مصر وحاصرها عاصمة البطلمة في الاسكندرية . بل أن أكثر من هذا بدأ بعض الملوك الهلنستيين يطلبون تدخل روما لحسم المنازعات التي تقوم بينهم وبين بعض أفراد أمرهم على العرش كما حدث في الفترة الواقعة بين ٨٠ ق م . واحتلال أكتافيان لمصر في ٣١ ق م . حيث تدخلت روما مرارا لحسم النزاع الذي ثار حول العرش في أكثر من مناسبة بين أفراد الأسرة المالكة البطلمية ^(١٨)

كانت هذه هي بعض الظروف التي هيأت الجو لتدخل روما في شئون القسم الشرقي للبحر الأبيض . ولكن ظلرونا اخرى كانت تعمل في ذلك الوقت داخل روما نفسها دفعت روما الى استغلال الموقف النائم في هذه المنطقة . وأول هذه الظروف يتماق بموقف طبقة جديدة كانت قد أخذت في الظهور منذ أن بدأت روما تمد نفوذها خارج شبه الجزيرة الإيطالية ، وكانت قد وصلت في ذلك الوقت إلى درجة من النفوذ جعل في مقدورها التدخل في الشؤون السياسية بل وفي بعض الاحيان توجيه بعض جوانبها للسيطرة على بعض التيارات فيها بشكل فعال . كانت هذه . هي طبقة المموين (أو الفرسان equites حسب تسميتهم الدستورية ولأن هذا لا يعني أية صفة عسكرية) التي وجد أفرادها في المستعمرات الرومانية مجالا واسعا لتشغيل أموالهم في كافة الجوانب الاقتصادية والمالية وبخاصة في مجال جمع الضرائب في المستعمرات عن طريق شراء هذا الحق من الحكومة في روما ثم القيام بجمعها على طريقةتهم ونسبهم الخاصة على نحو ما هو معروف في طريقة الالتزام . وقد كان من صالح هذه الطبقة أن تتسع رقعة الممتلكات الرومانية حتى تدفع أمامهم فرص استغلال أموالهم متعددين على نفوذ روما كدولة حاكمة . وقد كان هذا النفوذ دون شك أحد العوامل وراء اتجاه روما نحو استغلال فرص التدخل التي كانت موجودة في النطاق الشرقي للبحر الأبيض بغية ادخال هذه المناطق في دائرة الممتلكات الرومانية . وسأذكر كمال مدى تاغل مصلحة هذه الطبقة في الولايات الجديدة أجزاء من خطاب أرسله شيشرون ، الخطيب

والسياسى الرومانى صاحب النفوذ الواسع . الى صهره ، الذى كان مقرا لولاية
بيثينيا Bithynia الى كان بومبي قد ضمها حديثا الى الاملاك الرومانية ، بشأن
إحدى هيئات الملتزمين من هذه الطبقة فيقول « رغم أنى فى محادثة شخصية
سابقة قد زكيت بشكل قوى هيئة الملتزمين الخاصة بتحصيل الضرائب فى بيثينيا
ورغم أنى أدركت مما دار فى هذه المحادثة أنك كنت بسبب تركيتى ، وإيمالك الشخصى
نحو أفراد هذه الهيئة ، حربصاً على تسهيل الأمور أمام هذه الهيئة بكل وسيلة
فى استطاعتك ، إلا أنى لم أتردد فى أن أكتب اليك فى هذا الموضوع بعد أن
بين لى المتكلمون باسم هذه الهيئة مدى الأهمية البالغة التى يرتبونها على بيان
وجهة نظرى فى هذا الموضوع » . . . ثم يستطرد شيشرون ليبين أن أعضاء هذه
الهيئة ، سواء من حيث مولدهم العريق أو من حيث مركزهم الاجتماعى ، يمثلون
طبقة على جانب كبير من الأهمية فى بناء الدولة « ثم ينهى خطابه بقوله
« إنك بمساعدتهم ستؤدى لى جيلاً كبيراً ، وإنى أؤكد لك ، من تجربتى
الشخصية ، أن أعضاء هذه الهيئة سيدخلون فى اعتبارهم كل صنيع تقدمه لهم » (١٩)

أما الطرف الآخر فيتعلق بموقف الأحزاب السياسية فى روما فى ذلك الوقت
الوقت . إذ كانت تلك الفترة قد بدأت تشهد تطوراً سريعاً فى الاتجاه السياسى
فى روما علا فيه نجم القواد العسكريين بعد أن أصبح توسيع دائرة الممتلكات
الرومانية والمحافظة على حدودها رهناً بكفاية هؤلاء القواد الذين بدأوا ينظرون إلى
التفوق العسكرى الذى يحرزونه فى ميدان القتال كأساس للمجد السياسى فى داخل
روما . وقد كانت نتيجة ذلك أن بدأ كل حزب من الأحزاب السياسية يلتف
حول قائد من هؤلاء القواد ليحقق فى ظله المصالح الطبقة لافراده ، وتحت
هذه الظروف أصبحت إضافة أية ولايات جديدة إلى قائمة الولايات الرومانية عملاً
يحق للمجد العسكرى للفائز الذى يقوم به ، كما يؤدى إلى التفوق السياسى له
والحزب الذى يسير تحت لوائه . كما حدث فى المحاولتين اللتين قام بهما الحزب

الديمقراطي في روما انضم مصر في ٦٥ و ٦٤ ق.م. وفي هاتين المحاولتين ظهر
يوليوس قيصر كأحد زعماء هذا الحزب وكان يرمى من ورأئها إلى موازنة
الظهور العسكري والسياسي الذي وصل إليه قائد آخر هو بومبيوس ، بعد أن
وصل نفوذ هذا الأخير إلى درجة هائلة عندما أعطى سلطة غير عادية ، مرة في
٦٧ ق.م . للقضاء على خطر القراصنة الذين كانوا يهددون تجارة روما في البحر
الايض ومرة أخرى في السنة التالية لقيادة الحرب ضد ثراداتيس الذي كان
يهدد نفوذ روما في الشرق . وفي المحاولة الأولى تقدم الحزب الديمقراطي عن
طريق المناورات الدستورية باقتراحين ، يقضي اهلها بفرض جزية على مصر
لمواجهة النفقات التي تنكفها روما في حربها ضد ثراداتيس بينما يقضي الآخر
بمنح قيصر سلطه استثنائية ليقوم بتنظيم مصر كولاية رومانية ، معتمدين في ذلك
على وصية تركها بطلميوس العاشر بوصى فيها بمصر بعد وفاته للشعب الروماني .
ورغم أن شيشرون ، وهو إذ ذاك من أنصار بومبيوس وحزب المحافظين ،
استطاع أن يجبط هذه المحاولة المدكشة وفة لاحتلال مصر ، فقد حاول الديمقراطيون
أن ينفذوا خططهم مرة أخرى بأن يقدموا في ٦٤ ق.م . مشروع قانون زراعي يؤداه
أن تنشأ مستعمرات لعامة الرومان في الأراضي الصالحة للزراعة داخل إيطاليا ،
فإذا لم تكف هذه قدشترى لهذا الغرض مساحات أخرى من الأرضي الخاصة
ويحصل المال اللازم لذلك عن طريق بيع أجزاء من الاملاك الرومانية الواقعة
خارج إيطاليا . ورغم السبراء الظاهرة لهذا المشروع الذي أوحى به بوليوس
فقد هاجمه حزب المحافظين مرة أخرى على لسان شيشرون الذي ظهر في لباقة
سياسية فائقة أن حدود هذا المشروع تتسع في الحقيقة لتشمل ممالك باكها مثل
بيثنيا والاسكندرية ومصر (٢٠)

هذه الظروف جميعا ، التي ابتدأت بمدروا النفوذها في المناطق المجاورة لها
حتى تم توحيد شبه الجزيرة الايطالية تحت زعامتها ، ثم انتهت بمد هذا النفوذ

خارج إيطاليا حتى أصبح لرومان امبراطورية يضم البحر الايض أغاب ولاياتها - وضمت نظم الحكم الرومانية في طريق من التطور لم تعرفه عند اليونان ، إذ أنها أكتسبتها نوعا من المرونة كان ضروريا لروما لكي تحافظ على الدرجات المختلفة من الارتباط السياسى الذى كانت يوصلها بالمناطق المختلفة التى لها علاقة بها سواء فى داخل إيطاليا أو خارجها . وهكذا وجدنا عدة درجات من حقوق المواطن تنمو وتتطور فى هذا النطاق المرن ، فكانت هناك حقوق المواطن الكامل *civitas optimo iure* التى اضيفت على سكان المناطق اللاتينية المجاورة لروما لما يصلهم بالرومان من صلة اللغة والنفاذ ولما يربطهم بهم من قرب مكان الإقامة ، والتى كانت تخول لهم ان يتمتعوا ، على قدم المساواة اتمامة مع سكان روما بكافة الحقوق الاجتماعية والسياسية . كما كانت هناك درجة من حقوق المواطن تقل بعض الشيء عن هذه وهى التى اضيفت على سكان كامبانيا واطروريا وعلى السايبينيين الذين تمتعوا بالحقوق الشخصية دون أن تطبق عليهم الحقوق العامة الرومانية . وهكذا تنموا فى ظل القانون الرىمانى بالحقوق التى تضمن لهم الأمن الشخصى وحرية التعامل والتزاوج مع الرومان بما يتصل بذلك من حقوق الوراثة وما اليه — *provocatio, commercium & conubium* ، بينما كان اعتماد مكان إقامتهم عن مركز النشاط السياسى والادارى فى داخل روما وعدم معرفتهم للسان اللاتينى سببا فى عدم تمتعهم بحق التصويت فى المجالس الرومانية *ius Suffragii* وشغل الوظائف التنفيذية *ius honorum* ، كما كانت هناك طائفة أخرى من المناطق داخل إيطاليا كانت تربطهم بروما اتفاقات خاصة ، وهؤلاء هم طائفة الخلفاء ، الذين كانوا إما يدخلون فى هذه لاتفاقات بصفة فردية ، أى كل مدينة على حده ، أو كجموعات من المدن تمثل أقاليم بأكملها مثل مناطق المارسيين والبالجنين والهيرينيين *Marsi, Paeligni, Hirpinii* وغيرهم . وقد كانت أظهر الطوائف داخل نطاق الخلفاء هى طائفة المدن الممتعة بالصفة اللاتينية *nomeu Latinum* وهؤلاء كانوا يمثلون بعض المناطق اللاتينية التى لم تنضم الى روما بعد الحرب

اللاتينية الكبرى ، وبالتالي لم تدخل نطاق حصة بق المواطن السكالي التي أسلفت الذكر اليها وإنما تمت نزوع وسط بين الحقوق الشخصية المحضة. والحقوق السياسية العامة ، فكان لهم من حق التفاضل في المعاملات الشخصية أمن القضاء الروماني *Commercium* وحق الزواج *Gonubium* فيما بينهم وبين المواطنين الرومان (الذي يضمن الصفة القانونية على المرأة اللاتينية التي يتزوجها مواطن روماني وبالتالي يصبح أولادهما مواطنين رومان) كما كان للشخص اللاتيني من ذوي الصفة اللاتينية حق التصويت في المجلس القبلي الروماني *Comitia Tributa* إذا كان مارا بروما ، فإذا أقام فيها بصفه دائمة كان له حق التمتع بالحقوق السكاملة للعوان الروماني (٢١)

ولم يكن هذا كل شيء ، فقد تطورت هذه الحقوق تبعاً للظروف التي وحدث فيها روما بمرور الزمن ، نلاحظ ذلك مثلاً في عدد من الحالات التي تتصل بالخلفاء الايطاليين بعد الحرب البونية الثانية . فقد كان نحو نصف المحاربين في الصفوف الرومانية في هذه الحرب من سكان المناطق المتحالفة ، وقد أدى هذا السكناح المشترك المتصل في ميدان القتال الى نوع من التقارب بين الرومان وبين هؤلاء الخلفاء ، كما أدى الى انتشار اللغة اللاتينية بشكل واسع بين صفوف هؤلاء الخلفاء مما زاد بدوره في هذا التقارب . هذا إلى جانب العامل الجديد الذي بدأ يظهر في الأفق السياسي وهو أنه يجب أن يكون لسكان مدن الخلفاء من الحقوق مثل ما عليهم من الواجبات وبخاصة إذا كان من بين هذه الواجبات واجب النضحية في ميدان القتال في سبيل الوطن المشترك . وهكذا نجد في ١٨٨ ثلاثة من المدن الواقعة على الحدود بين لا تيوم *Latium* وكابانيا ، وهي أربينسوم *Arpinum* وفريمياي *Formiae* وفوندي ، يتركون وراءهم حقوق المواطن التي لا تظم حق التصويت *Civitas sine suffragio* ليعتصروا ، على قدم المساواة مع الرومان ، بحقوق المواطن الروماني السكاملة ولم تكن هذه المدن الثلاثة الا الطليعة التي أتت في أعقابها عدد كبير من الحالات المماثلة . (٢٢)

بداية فقرة وقد كانت هذه المرونة المأخوذة من روماني كل تعبيراتها السياسية حتى بعد أن امتد نفوذها في خارج شبه جزيرة إيطاليا ليصبح لها ممتلكات وولايات . فلم تتخذ موقف الجود من ناحية نظم الحكم إزاء المناطق التي دخلت في نطاق إمبراطوريتها ، وإنما ظهرت ، هنا أيضا ، مرونتها السياسية بشكل واضح . وقد تبيل ذلك في إغنائها على النظم الإدارية التي كانت سائدة في هذه الولايات قبل أن تدخل في دائرة نفوذها ، إذا وجدت أن هذه النظم على جانب من الرسوخ ولا تتعارض مع النفوذ الروماني ، وقد ظهر ذلك حتى في معاملتها للمناطق التي لم يكن لها نصيب كبير من التحضر مثل اسبانيا وغالة وبريطانيا ، ففي هذه المناطق التي ظل سكانها يتكلمون لغاتهم الأصلية ويعبدون آلهتهم المحلية استمروا إلى جانب هذا يسيرون إلى حد كبير على تنظيياتهم السياسية المحلية ، ولعل خير مثال يظاير هذا الاتجاه عند الرومان هو موقفهم من إدارة مصر بعد أن أصبحت ولاية رومانية فقد أبقوا على الجهاز الإداري الذي كان سائدا في عهد البطلمية في جميع تقسيماته واتجاهاته ، فولوا ، الذي كان يمثل الامبراطور محل ، محل الملك البطلمي والفرعون من قبله ؛ له سميتهم وعاداتهم وتقاليدهم وسلطتهم . والمدن اليونانية التي كانت موحودة من عهد البطلمية ، بل ومن قبل مجيئهم إلى مصر ، ظلت كما هي بكل المظاهر التي كانت لها في عهد البطلمية ؛ بل لقد زاد الرومان عليها مدينة يونانية جديدة هي مدينة أنتينو بوليس . وأخيرا فقد حافظ لرومان حتى على أسماء الوظائف الإدارية فظالت في العهد الروماني على أصلها اليوناني تماما كما كانت في عهد البطلمية .

لقد أدت ظروف روما اذن إلى اتساع رقعة المساحة التي دخلت في دائرة نفوذها على النحو ما أشرت وتبع ذلك مرونة النظام السياسي الذي يستطيع أن يضم كل الاتجاهات السياسية المختلفة الخارجية . المحلية ، وكان هذا هو المقدمة الطبيعية لنظام جديد ، فالنظم الجمهوري الذي يقوم على أساس الحكم المباشر والذي كان صالحا عندما كانت روما مدينة صغيرة بدأ يعاني كلما اتسعت رقعة الأمان التي

كان لسكانها حقوق المواطن الرومانية ولكنهم لا يستطيعون أن يمارسوها من الناحية العملية بسبب بساط هو أن الحقوق العامة كحق التصويت كان لا يمكن أن تمارس إلا في رحاب المجالس في داخل روما نفسها .

كذلك في حالة المصالح الاقتصادية التي قامت أساسا على اتساع دائرة الولايات الرومانية ، كما أشرت في مجال الكلام على طبقة الفرسان كان من صالح أصحابها أن تستقر الأمور بشكل نهائي حتى يستطيعوا أن يبنوا ممتلكاتهم الاقتصادية على سياسة طويلة الأجل ولم يكن هذا ممكنا في الجوامع المشحون بصراع الأحزاب بما يتبعه هذا من تذبذبات وتخلخلات في الأوضاع السياسية التي يبنون على أساسها مصالحهم الاقتصادية . وقد كان نظام الحكم المباشر هو المجال الذي تعتمد عليه هذه الأحزاب في مناوراتها السياسية ، وإذن فخير نظام يحقق ما يرغبونه من استقرار هو النظام الذي تخرج فيه السلطة من يد الأحزاب لتتركز في يد شخص واحد على رأس الامبراطورية يحكم روما ويمتلك كيانها عن طريقة السلطة الفردية الواسعة الحدود . كذلك القواد الذين سيطروا على مصائر هذه الأحزاب في القرن الأخير قبل الميلاد جعل كل منهم يعمل على التخلص من زلائه الذين ينازعونه بمجده السياسي ، وهكذا قام صراع رهيب بين هؤلاء القواد تم ادنوا فيه من وقت لآخر كما حدث في الحكومتين الثلاثيتين ، ولكنه وصل في بعض الأحيان إلى درجة الاغتيال كما حدث في حالة يوليوس قيصر ، وإلى درجة الحرب السافرة كما حدث في حالات عديدة ابتدأت بالصراع الذي قام بين أنصار ماربوس وسلا وكان آخرها ، في العهد الجمهوري ، الصراع بين أنطونيوس وأكتة فيان الذي انتهى بانتصار الأخير ليصبح أول ممثل للنظام الامبراطوري الروماني .

٤ - التطور الاجتماعي للنظم اليونانية الرومانية

— التوقف عند النذال. العاقي عند الرومان

— التطور الى النظام الشعبي عند اليونان

رأينا مما سبق أن نظم الحكم عند اليونان والرومان تمثل ، داخل إطار البحر الأبيض ، تطورا مكانيا متصلا من حيث انتشارها على سواحل هذا البحر . وأنها تمثل تطورا زمنيا متصلا من حيث الشكل العام لها الذي ابتداء بنظام الحكم المبائر في داخل المدن اليونانية لينتهي بنظام الامبراطورية . ولكن النظم اليونانية والرومانية مثلت ، إلى جانب هاتين الظاهرتين ، تطورا اجتماعيا يتصل بالطبقات المشتركة في الحكم . وفي هذا المجال سنجد بلاد اليونان وروما يشتركان ، في العهد الملكي ، في نظام الحكم الفردي المطلق ، ثم يتطور هذا النظام في كل من المنطقتين إلى نظام جماعي يتخذ الشكل الطبقي مبتدئا بسيادة الطبقة الأرستقراطية على طبقات المجتمع ، وستكون هذه الأرستقراطية من النوع الاقطاعي الزراعي الذي يلائم الانجاء الاقتصادي الأساسي في المجتمعات الريفية .

سيتم هذا في بلاد اليونان كنتيجة لاتحاد مجموعات من القبائل في شكل مدن لأسباب غالبا ما تكون في بداية الأمر من قبيل التكتل ضد غارات أو هجمات يصعب على القبيلة الواحدة بامكانياتها الدفاعية المحدودة أن تقف وحدها أمامها . وفي هذه المدن لن يصمد الملوك الذين تزعموا حركات توحيد اقباطل أمام أقرانهم من رؤساء القبائل السابقين لفترة طويلة ، إذ ان تجمع هؤلاء بين أسوار المدينة الضيقة سيضع نصب أعينهم بصفة مستمرة سلطة هؤلاء الملوك كما سييسر لهم الاحتكاك المستمر في هذه الظروف الجديدة سبل التجمع والاتصال المستمر فيما بينهم . وهكذا سيوجد لديهم الدافع والفرصة لمناقشة سلطة هؤلاء الملوك وستكون هذه هي البداية لظهور الطبقة الأرستقراطية .

ونفس التطور سيتم في روما وإن كان سيتمزج إلى حد كبير بعامل آخر هو الدافع الوطنى . إذا أن أن ملوك روما كانوا من أصل إترورى ، وقد استغل الأرستقراطيون هذا الوضع ليتخلصوا من سلطة الملوك التى كانت تقف فى وجهه نفوذهم السياسى ، وما يتصل بهذا النؤذ من مصالح اقتصادية وامتيازات اجتماعية ، فدفعوا بالعامه إلى التمرد على هؤلاء الحكام الاجانب ، وهكذا كانت ثورة ٥٠٩ ق.م. التى أطاحت بالملوك الانروريون فى روما ، فى واقع الأمر تطورا طبيعيا انتقل بالسلطة إلى يد الطبقة الاستقراطية الربمانية .

وقد قام فى روما صراع طويل بين طبقة العامه وهذه الطبقة الاستقراطية ، واستطاع العامه فى أثناء هذا الصراع أن يحصلوا على بعض المطالب الاجتماعية التى كانوا ينادون بها ووصل هذا التطور الى درجة كاد معها النظام السياسى الرومانى أن ينسخ عن الصفه الطبقة ليتخذ طابعا شعبيا ، تشهد على ذلك القوانين الهورتنسية *Leges Hortensiae* التى صدرت فى ٢٨٧ كما يشهد به الاصلاح الذى تم فى المجلس المئوى فى أواسط القرن الثالث بالشكل الذى أتاح للعامه نصيبا أوفر من الاشتراك فى الحكم . ولكن هذا التطور الشعبى لم يقدر له أن يتم ، وقد كان هذا نتيجة لعامل أدى من جهة الى تقوية الطبقة الارستقراطية ، ومن جهة أخرى الى اضماف طبقة العامه . هذا العامل هو اشتراك روما منذ القرن الرابع ق.م. فى حروب تكاد تكون مستمرة بدأت فى لايبوم ثم امتدت لتشمل إيطاليا بأكملها وتعدها بعد ذلك لتتخذ شواطئ البحر الأبيض مسرحا لها . وقد وجهت هذه الحروب جزءا كبيرا من النشاط السياسى نحو الخارج ، وكان لهذا أثره فى إبطاء وصول الوعى السياسى الخلقى عند العامه بشكل فوت عليهم كثيرا من الفرص السياسية التى ربما كانت قد أدت إلى وصول الرومان إلى الحكم الشعبى لومرت روما بظروف مغايرة .

وقد أتاح ذلك الفرصة للطبقة الاسـ...تقراطية الحاكمة لتسيطر على
تسيير الشؤون السياسية في روما بشكل شامل . كذلك كانت
لهذه الحرب أثر مـ... على القوام الاقتصادي للطبقة العامة ، فهذه الطبقة
كانت تتكون أساسا من صغار الملاك الزراعيين ، وقد كان من العسير على المالك
الصغير أن يرعى شئون مزرعته أو حقله في هذه الظروف التي كان يفرض وقتها
فيها إما في ميدان القتال أو في الاستعداد للذهاب إلى ميدان القتال ، وقد نتج
عن إهمال عدد كبير من هذه الأملاك الصغيرة وأنتهى الأمر بإتلافها ، بطريقة أو
بأخرى ، داخل الاقطاعات الكبيرة التي كان يمتلكها أفراد الطبقة الاستقراطية .
وهكذا عندما جاء القرن الثاني ق.م. كانت طبقة الملاك الزراعيين
الصغار قد كادت تنحفي من المجتمع الروماني لتندمج على حواشيها طبقة
الاستقراطيين من الاقطاعيس الكبار ، وبالتالي فلم يعد هناك من يمثل العامة
سوى طبقة من سكان المدينة الذين يعززهم البرنامج السياسي المحدد ويقوم
كياهم المعيشي على أساس من التبعية الاقتصادية التي لانساعدهم على إحراز مركز
اجتماعي قوى يكون دعاة لهم في كفاهم السياسي (٢١) .

وهكذا ظلت لمجلس الشيوخ ، وهو عصب الطبقة الاستقراطية
الرومانية ، السيطرة على مصير التنظيم السياسي للدولة الرومانية . حقيقة لندظهر
بين آن وآخر من انتكاهين أساس العامة من وقف في وجه مجلس الشيوخ
لآخر ، كما فعل تايبريوس جرا كوس Tiberius Gracchus الذي نجح في
تحدي سلطة مجلس الشيوخ عندما كاتقيا للعامة في ١٣٣ ق.م. وكافعل أخوه
كابوس جرا كوس Gaius Gracchus بعد هذا التاريخ بمشرة سنوات ،
ولكن اعتماد هؤلاء لم يكن اعتماد كاملا على طبقة العامة ، بل ارتكبنوا إلى حد
كبير على عوائل أخرى ، منها أغراء الايطاليين بمنحهم حقوق المواطن الرومانية
ومنها محاولة جمع شتات العامة حول كسب مشترك يتمثل في اسهام الدولة في

تخفيض ثمن القمح اللازم للخبز اليومي ، ومنها كسب أنصار من طبقة المولدين أو الفرسان التي كان ساعدها قد بدأ يشتد في ذلك الوقت - واصكن حتى في حانة هذين الأخوين نجح مجلس الشيوخ في أن يقضى على معارضتهما ، بل نجح في اغتيال أحدهما وفي دفع الآخر الى الانتحار . (٢٢)

وقد نجحت محاولات الأخوين جواكوس والمحاولات المماثلة دون شك في زعزعة ساطة مجلس الشيوخ ، ولكن هذا لم يؤد الى تقوية مركز العامة أو تحسين وضعهم السياسى . إذ أن نفوذ الطبقة الأرستقراطية لم يضمحل إلا ليحل محله نفوذ طبقتين أخريين كانت تحت تصرفها الإمكانيات الكافية لتمسك بقيادة الأمور في روما ولاندخلا طبقة العامة في تبعيتهما .

وقد سبق أن أشرت إلى هاتين الطبقتين . وهما طبقتا المولدين والفرسان العسكريين ، ولكننى سأكرر الإشارة إليها في ضوء موقفهما من طبقة العامة . أما المولون ، أو الفرسان ، فكانوا في ذلك الوقت قد نجحوا في أن يحتلوا مكانا لا بأس به في الجهاز الدستورى والادارى فى الدولة ، وأصبح فى إمكانهم عن طريق المناسبات الدستورية مرة ، وعن طريق نفوذهم المالى الذى استخدموه فى شراء الأنصار وتسهيل المصالح مرة أخرى - أصبح فى إمكانهم أن يسيطروا إلى حد كبير على مصائر العامة وأن يجرؤهم فى كثير من الأحيان كما أرادوا وبالتالى فقد كانوا عاملا فى أن تفقد طبقة العامة أى مركز سياسى ثابت .

وقد تكرر الموقف ، ولكن بتفاصيل أخرى ، فى حالة القواد العسكريين ، فالاتجاه التوسعى الذى سارت فيه روما لسبب أو لآخر ، جعل القائد العسكري رجل الساعة ، وأصبح بالتالى التفوق العسكري الذى يحرزه القواد عن طريق ضم

ولآيات جديدة أساسا لظهورهم ونفوذهم السياسى فى داخل روما . ومن جهة أخرى فقد أدت بعض الظروف التى اتصلت بالجيش فى عهد ماريوس إلى تقوية قبضة هؤلاء النواد ، ووُدى هذه الظروف أن إصلاحاً تم فى عهد هذا القائد تحولت بمقتضاه القوة العسكرية لروما من مجرد تعيّنات وقتية إلى جيش قائم ثابت . ولما رفض مجلس الشيوخ إذ ذاك أن تكون لهؤلاء الجنود مرتبات ثابتة ، فقد أصبحت هذه مسئولية القائد ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هى انتقال ولاء الجنود فى الدولة إلى القائد الذى يستطيع أن يصرف لهم مرتباتهم أو يعطيهم امتيازات فى صورة أو فى أخرى . وهكذا ففرت شخصية القواد إلى المسكان الأول كأحد العوامل التى يحسب لها كل حساب وبخاصة النواد الأ كفاء الذين كان فى كفائهم العسكرية والشخصية ما يضمن للجنود الذين يسرون تحت لوأهم النصر والكسب المادى (٢٣) .

وإذن فقد أصبح تحت تصرف هؤلاء القواد قوة يدفعون بها فى ميدان السياسى إذا أرادوا . وقد حدث ذلك بالفعل ورأينا سلسلة من القواد المغامرين فى ميدان السياسة كان من بينهم ماريوس وسيلاريوس ويوليوس قيصر وماركوس أنطونيوس وأكتافيان . وقد نجح من هؤلاء سالا فى أن يقبض على ناصية الحكم فترة من الزمن ، وكان قيصر أن يصبح حاكماً مطلقاً على النظام الملكى لولا أن عاجلة خصومه فاغتالوه قبل أن يحقق هدفه ، ونجح أكتافيان فى أن يصبح أول امبراطور رومانى . وقد كانت النتيجة العملية لسكل هذا ، فيما يختص بالنقطة التى نحن بصدددها ، ان انحدرت طبقة العامة التى كان هؤلاء القواد يجمعون جنودهم من بين صفوفها ، الى مرتبة التبعية المباشرة يساوم بأفرادها هذا القائد أو ذلك ممن يطعمون فى الظهور أو يصبون الى الحكم .

تجمعت كل هذه الظروف إذن لتباعد العامة عن المسكان الأول فى

ميدان النظام السياسية الرومانية . ولتجعل من مقاليد الحكم حكرا طبقياً مرة في
الارستقراطيين وأخرى في يد الممولين أو القواد . ولكن اذا كانت روما قد
توقفت عند النظام الطبقي فان بلاد اليونان كانت ظروفها تؤهلها لأن تتطور بعد
هذه المرحلة حتى يصبح نظام الحكم فيها على نطاق ومستوى شعبيين . فحركة
التوسع اليونانية ، كما أسفرت ، لم تتخذ الشكل الامبراطوري وبالتالي فلم يكن هناك
بجبال ظهير طبقة من الممولين الذين يتخذون من المستعمرات مجالات للاثراء
بالشكل الذي عرفناه في روما وإنما كان اثراء الطبقة الأوليغركية اليونانية على
أساس تجارى محض تحدده ظروف اقتصادية عامة لا يستطيعون السيطرة عليها
عن طريق الماورات الدستورية أو الرشوة المباشرة أو غير المباشرة على نمط
ما كان يفعله الممولون الرومان مع رجال السياسة أو حكام الايات .

وقد كانت هذه الظروف تنصل اتصالاً وثيقاً بحركة انتشار اليونان على
سواحل البحر الأبيض وما ترتب عليها من نشاط التبادل التجارى بين المدن
القديمة في بلاد اليونان لاصالية والمدن الجديدة التي قامت في كل مكان تقريباً
على هذه السواحل . وقد زاد من هذا النشاط تلك الآوة بعض عوامل أخرى
منها ظهور التبادل النقدي في الافق الاقتصادي اليونانى مما سهل عملية التبادل
التجارى في أكثر من صوره . ومنها انتشار الرقيق في مجال الحرف اليدوية كيد
عاملة رخيصة — الامر الذى مكن اليونان من انتاج ضخمة وتصدير ضخمة في
المصنوعات المتصلة بهذه الحروف .

ولكن هذه الظروف التي كانت سبباً في اثراء طبقة التجار كانت في
نفس الوقت سبباً في تنمية الوعي الطبقي عند العامة . فالتجارة عبر البحر كانت في
حاجة الى أساطيل تجارية تعمل فيها أعداد غفيرة من البحارة وعمليات الشحن
والنفرغ المستمر في الموانئ . يونانية كانت كذلك في حاجة الى عمال من بين
صفوف هذه الطبقة كما كانت الحروب والمنازعات التي تقوم بين المدن المختلفة في
سبيل المنافسة على الطرق والاسواق التجارية في حاجة الى أعداد كبيرة من المحاربين
من بين صفوف هذه الطبقة .

وهكذا أصبحت طبقة العامة دعامة لا يمكن الاستغناء عنها لهؤلاء التجار، وبالتالي أصبح لأفرادها قيام اقتصادى راسخ يتمددون عليه فى القيام بأية مناورة أو حركة للحصول على مطالبهم السياسية . كذلك كانت لظهور طبقة الحكام المعروفين باسم الطغاة فى بلاد اليونان فى نفس الوقت الذى نحن بسبيل الحديث عنه وتقويض هؤلاء الحكام لنفوذ الأرستقراطيين من جهة وللدعامة الاقتصادية التى كانت هذا النفوذ يقوم عليها من جهة أخرى فى شكل مصادرة أملاكهم الزراعية ثم توزيع هذه الأملاك على أفراد العامة كنوع من التقرب إلى هذه الطبقة التى اعتمدت عليها هؤلاء الطغاة فى الحركات الثورية التى أطاحت بالحكم الأرستقراطى كخدمة لوصيلهم إلى الحكم — كان لكل ذلك أثر واضح فى تدعيم القوام الاقتصادى للطبقة العامة من جانب آخر ، هو الجانب الزراعى ، كما كان له من ثم أثر فى تقوية مركزهم السياسى . وقد ظهرت نتيجة ذلك بشكل واضح عندما أطاح العامة بحكم الطغاة أنفسهم بعد مدة لم تتعد فى أغلب الأحيان جيلين من ابتداء حكمهم (٢٤) .

كذلك كان لعدم ظهور الاتجاه الإمبراطورى عند اليونان أثره فى عدم انفساح المجال أمام النواذ ليصبحوا رجال الساعة الذين يحمون الإمبراطورية ويوسعون حدودها كما كان الحال فى روما . وإنما كان التفوق المسكرى الذى يحرزه قائد يونانى لا يزيد على نصر فى معركة دفاعية فى أغلب الأحوال . بل لقد حال غياب فكرة التوسع الإمبراطورى دون تضخم أهمية الجيش أو قواده بدرجة أصبح معها من الممكن لليونان فى أثناء القرن الرابع ثلاً أن يعتمدوا اعتماداً يسكاد يسكن كلاً على الجنود المرتزقة بل القواد المرتزقة فى بعض الأحيان (٢٥) ولعل خير ما يصور لما مدى ضآلة النفوذ السياسى للقواد فى بلاد اليونان هو الحساب الذى كل على قائد أن يقدمه فى نهاية سنة الخدمة التى كان ينتخب

خلالهما . وتاريخ القرنين الخامس والرابع ق . م حافل بالأحداث التي تشير إلى مدى التمتع الذي كان يديه مجلس العامة في أثينا في محاسبة القواد والحكماء بأحكام وصلت إلى الإعدام في بعض الأحيان . كما حدث في حالة إرجوكليس Ergokles الذي نفذ فيه حكم الإعدام كنتيجة لتماونه مع الطبيبين حوالى الوقت الذي تم فيه سلم الملك . وكالستينيس Kallisthenes الذي نفذ فيه هذا الحكم في ٣٦٣ . وايسكليس Lysikles الذي وقع تحت طائلة نفس العقوبة في عام ٣٣٨ (٣٦) .

وهكذا لم توجد أمام طبقة العامة في بلاد اليونان العقبات التي وجدت أمام نظرائهم في روما ، بل لقد ساعدت الظروف على انضاج وعيهم السياسى وأعطتهم القوام الاقتصادى اللازم للتطور السياسى الذى وصل بنظام الحكم عند اليونان الى المستوى الشعبى الذى يعلو على أى طبقة مهما كان ممتلكاتها أو ثروتها والذى يضع في يد الشعب ، ممثلا في مجالس العامة وفي الهيئات النضائية والتنفيذية خيوط السلطة في كافة نواحي الحكم .

— مجمل —

وهكذا تتضح لنا من هذا العرض السريع نقطتان أساسيتان . أما النقطة الأولى فهي أن نظام الحكم عند اليونان والرومان تمثل وحدة متكاملة من حيث المكان الذى انتشرا به ، كتمثل مرحلتين تتدخل إحداهما في الأخرى وتبنيهما من حيث الاستمرار الزمنى . بينما تمثل تطورا اجتماعيا متصلا إذا توقف في جانب

استمر في الجانب الآخر . وأما النقطة الثانية فهي أن هذه النظم في تكاملها وتتابعها واستمرارها لا يمكن معالجتها كظاهرة قائمة بذاتها منفصلة عما حولها ، وإنما يجب أن ننظر إليها في نطاق حوض البحر الأبيض المتوسط كجزء منه وكجانب له مسكاه المحدد في تطور هذا الإقليم ، يفسر عيرة من الجوانب ويكملها ، ونفهمه في نفس الوقت بالقياس إليها ، بحيث تتكون من هذه الجوانب جميعا وحده حضارية متماسكة .

الهوامش

1. Cary, M., The Geographic Background of Gr. and Rom. History, pp. 1 ff.
2. Westermann, W.L., The Library of Ancient Alexandria, pp. 1 - 16
3. Breasted, J.H., Ancient Times, p.p. 371-2 & Fig. 166. Cary & Haarhoff, Life & Thought in the Gr. & Rom. World, p.p. 220 - 5
لطفى عبد الوهاب يحبى : أثر العامل الجغرافى فى تاريخ اثينا ، ص ١٨
4. Breasted, J. H., op. cit pp. 107-8
5. Bury, J.B., A Hist. of Greece, pp. 86-120.
6. Cary, M., A History of Rome, p. 3.
7. ول دورانت : قصة الحضارة ترجمة محمد بدران (الجزء الاول من المجلد الثانى)
ص ٢٤٥ - ص ٣٠٧ .
8. Jones. A.H.M., Cities of the Eastern Rom. Provinces, pp. 311 ff
9. Milne, J. G., A History of Egypt under Roman Rule pp. 2.
10. Greenidge, A.H.J., Rom. Public Life, pp. 440-4.
11. Homer, Odessy, I. 320
لطفى عبد الوهاب يحبى : مقدمة تاريخية للتفكير السياسى عند الإغريق ، طبعة ثالثة ص ٨
12. Thukydides, III, 62.
13. Demosthenes, I. II, III
14. Tod. M. N., Gr. Hist. Inscrip. I. 96, II. 97, 195. Wiegand, I, 3, 142. Xen., Hell. IV. 5.1. Diop. XIV, 92, 1.
15. لطفى عبد الوهاب يحبى : مقدمة تاريخية ، ص ١٩ - ٢٠ .
16. Stevenson, G. H., Rom. Provinc. Administration, pp 7-8.
17. محمد عواد حنين : نشأة المسألة المصرية فى السياسة الإرومانية ، المجلد الثانى تاريخية المصرية ،
المجلد الرابع ، العدد الاول (١٩٥١) ص ١
لطفى عبد الوهاب يحبى : مصر فى العصر الرومانى ص ٨
لطفى عبد الوهاب يحبى : نفسه ص ٩ وما بعدها
- 18

19. Cicero, ad Familiares, XIII, 9.
W. W. Fowler, Social Life at Rome in the Age of,
Cicero pp. 74-80.
20. لطفي عبد الوهاب شحبي : نفسه ص ١٤ - ٥١
21. Homo, L., Rom. Politic. Institutions, pp. 364 - 5
22. Cary, M., A Hist. of Rome, pp. 281-294.
23. Ibid. 309 - 13.
24. Toutain, J., Economic Life of the Ancient World,
pp. 30-33.
25. Dem., III, 35, IV, 24
26. Xen. Hell. V, 4, 19.
Aesch. II, 30 - 1
Diod XVI, 85, 88
Lycurg. Frg. 75
Ps. Dem. XLIX.
Hauvette-Besnaulf: Les Stratèges Atheniens; pp.97-118
Cloché, p., Les Procès des Stratèges Athéniens (Rev.
des Etudes Ath 1925) pp. 97 - 118.

